

## الوسيط في المذهب

مشتركا وليس عليه بيعه فإنه لم يلتزمه .

وإن امتنع العامل من البيع أجبر فإن الربح لا يظهر إلا بظهور قدر رأس المال بالتنضيض .  
فإن قال دعوني فقد تركت ربحي فإن قلنا ملك بالظهور فلا يسقط بالإسقاط وإن قلنا لا يملك  
فوجهان .

أحدهما يسقط كالغنيمة قبل القسمة .

والثاني لا لأن الغنيمة غير مقصودة في الجهاد الذي هو إعلاء كلمة الله تعالى والربح مقصود  
وقد تأكد سببه .

فإن قلنا لا يسقط فعليه البيع وإن قلنا يسقط فهو كما إذا لم يكن ربح ففيه وجهان .  
فرع ليس لأحدهما أن يطلب قسمة الربح لأنه يعرض جبر الخسران فيتضرر العامل برده إن طلب  
المالك والمالك بخروجه عن جبر الخسران إن طلب العامل .

الحالة الثالثة أن يرد المال إلى نقد لا من جنس رأس المال .

فيلزمه الرد إلى ذلك الجنس وإن كان هو النقد الغالب لأن الربح لا يظهر إلا به .  
فإن كان مكسرا ورأس المال صحاح فيشتري بها مثله إن وجد وإلا فيحذر من الربا ويشتري به  
الذهب إذا كان رأس المال فضة غير مكسرة وبالذهب الصحاح .  
فلو اشترى به عرضا ليبيعه بالذهب فهل يمكن فيه وجهان